مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (2)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (2) 2013

مصطلح القاعدة عند النحاة

الدكتور إبراهيم محمد البب*

عبد الحميد صالح وقاف**

(تاريخ الإيداع 22 / 11 / 2011. قبل للنشر في 20 / 3 / 2012)

□ ملخّص □

تعد قضية المصطلح من الموضوعات المهمة في دراسة أي علم من العلوم، ذلك أن كل علم يقوم على مجموعة من المصطلحات يتم عن طريقها معرفته والبحث فيه، ومع أننا نجد عند النحاة منذ النشأة الأولى للنحو نزوعاً نحو تقنين القوانين وتقعيد القواعد، إلا أننا لا نجد عند أوائل النحاة استعمالاً لمصطلح القاعدة، لكن غياب هذا المصطلح لا يعني عدم اهتمام النحويين بصناعة القواعد الضرورية لتحقيق سلامة الكلام، ذلك أن النحاة أدركوا بشكل عميق أهمية القواعد في تأليف الكلام بما يحقق التواصل والتفاهم بين المتكلمين، فنظروا إلى عملية التقعيد على أنها وسيلة لتحقيق الكلام الصحيح، لا على أنها صناعة قوانين جامدة تطبق على الكلام، لذلك انطلقوا في صناعة قواعدهم من كلام العرب، ليطرح بالتالي تساؤل مشروع عن كيفية تعبيرهم عن القاعدة التي أغرموا بصناعتها من دون استعمالهم لمصطلح القاعدة، لنفترض بعد هذا التساؤل وجود مفهوم لهذا المصطلح قبل ظهوره تم عن طريقه التعبير عن القاعدة باستعمال لفظة أو ألفاظ متعددة ربما كان من أبرزها الحد والقياس والأصل والوجه، حتى إذا قيل: هذا هو الحد أو القياس، عرف أن المقصود هو القاعدة، لتكون تلك الكلمات قد حملت هذا المفهوم من دون أن تكتسب المعنى الاصطلاحي ريثما يظهر المصطلح المعبر عن هذا المفهوم، ولذلك كان هذا البحث الذي يرصد كلام النحاة في تقعيد القواعد في محاولة لاستكناه الألفاظ التي عبروا بها عن مصطلح القاعدة.

الكلمات المفتاحية: القاعدة، الحد، الأصل، القياس، الوجه.

* **أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

** **طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (2)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (2) 2013

Rule in Grammarians' Veiw

Dr. Abraham Muhammad al. Beeb*
Abd al. Hameed saleh Waqqaf**

(Received 22 / 11 / 2011. Accepted 20 / 3 / 2012)

□ ABSTRACT □

Terminology issue is a very important thing in studying any kind of science because every field has its own terms by which it is known. Though we do not find term rule used by the earliest grammarians they tended to standardize laws and rules, but inexistence of the term doesn't mean that the grammarians weren't interested in making the necessary rules to achieve the correctness of talk, because the they thoroughly understood the importance of rules in constructing the correct speech to achieve communication and understanding among the language users, therefore they looked upon the process of complexity as a means to achieve the correct talk not to make rigid rules to apply to talks, therefore they made their rules of the Arab's talk, for this reason we have to ask ourselves how did they express the rule? Let us suppose that they expressed the rule by using some words such as limit, analogy, essence, and aspect and when they say this is the limit or analogy they would mean that is the rule, then these words would have that concept even if these words didn't have the conventional meaning until the term expressing this concept appeared, hence this research observes the formulation of rules to discover the terms used by the grammarians to mean the term rule.

Key words: Rule, Limit, essence, Analogy, Aspect.

***Associate Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Postgraduate Student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يبدو للدارس أن مصطلح القاعدة قد تأخر في الظهور عند النحاة، إذ لم نجد النحاة الأوائل استعملوا هذه اللفظة فيما اطلعنا عليه من مؤلفاتهم، فهذا كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء ومعاني الأخفش ومقتضب المبرد لا نجد في أي من هذه المؤلفات استعمالاً للقاعدة مصطلحاً أو لفظاً، وكذلك الأمر في أصول ابن السراج، إلا أن غياب المصطلح لا يعني بالضرورة غياب المفهوم، فإذا اعتبرنا أن القواعد النحوية بالمعنى العام هي " جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي، وتعد قانوناً أو معياراً ينبغي القياس عليه وتوليد الكلام في ضوئه، ويمكّن متعلم اللغة من غايته "[1]، آخذين بعين الاعتبار صنيع النحاة في تقعيد القواعد النحوية، فإننا باعتبار جملة هذه المعطيات نستطيع أن نقرر أن مصطلح القاعدة كان ماثلاً في أذهان النحاة المتقدمين وإن لم يأخذ مكانه في مؤلفاتهم، ليكون التعبير عن هذا المصطلح قد تم عن طريقة عرض مفهوم المصطلح تحت مسميات عدة عبروا بها عن القاعدة، ونستطيع باستقراء بعض ما كتبه النحاة أن نتلمس ألفاظاً قصد بها النحاة ما يدل على مصطلح القاعدة كما يبدو من كلامهم.

أهمية البحث وأهدافه:

هذا بحث في المصطلح، ومن المعلوم أهمية دراسة المصطلحات في أي علم من العلوم، ولما كانت معرفة النحو العربي مبنية على معرفة قواعده، فقد كان ضرورياً معرفة الكلمات التي عبر بها النحاة عن مصطلح القاعدة، لمعرفة موضع القاعدة في كلامهم من جهة، ولمعرفة الكلمات الدالة على مصطلح القاعدة في المراحل المختلفة لصناعتها من جهة أخرى، ولمعرفة مقدار أهمية عملية التقعيد النحوي عند النحاة وأهدافها من جهة ثالثة، حيث يبدو أن عملية صناعة القاعدة النحوية قد ظهرت منذ بدايات التأليف النحوي، وجاءت مرتبطة باستقراء كلام العرب لتحديد القاعدة المستنبطة من كلامهم، وجعلها قانوناً يطبق على الكلام، ولذلك كان لا بد من دراسة تلك الكلمات التي عبّر بها النحاة عن القاعدة حتى إذا استعملوا مصطلح القاعدة عُرف المقصود منه بمعرفة المقصود من الكلمات التي استعملوها قبل ظهوره للدلالة عليه، حيث يشكل هذا المصطلح في تطوره جزءاً من نظام القاعدة الذي ينضوي بدوره تحت النظام النحوي العام.

منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على استقراء كلام النحاة ومن ثم تحليله لمعرفة موضع القاعدة في هذا الكلام انطلاقاً من تحليلهم للتراكيب اللغوية المسموعة عن العرب واستنباط القواعد منها، ليتم الالتزام بها بما يحقق الكلام الصحيح القادر على تحقيق عملية التفاهم، ليتحقق لنا بعد ذلك معرفة أن الكلمة التي عبر بها النحاة عن هذا الكلام المتضمن للقاعدة هي الكلمة التي يعنون بها مصطلح القاعدة، ومن أبرز هذه الكلمات التي عبر بها النحاة عن هذا المصطلح: الحد، والقياس، والأصل، والوجه.

---

[1] – **الجاسم، د: محمود حسن. *القاعدة النحوية تحليل ونقد*. ط1، دار الفكر، دمشق، 2007، ص 28.**

1- الحد:

لم يرد النحويون الأوائل عند استعمالهم لفظ الحد الدلالة الاصطلاحية له، ذلك أنه لم يكن قبل القرن الرابع الهجري قد اكتسب الصبغة الاصطلاحية ليصير مصطلحاً يدل على التعريف الجامع المانع، أو كما يقول الزجاجي ت(337هـ): " الحد هو الدال على حقيقة الشيء "[1]، فهذا معنى لا نجده عند أوائل النحويين، ليكون معنى لفظ الحد عند استعمال النحويين له مستمداً من السياق الذي يرد فيه، ومن هذه المعاني ما نجد أنه يدل على مصطلح القاعدة، كقول سيبويه ت(180هـ) عند الحديث عن كان وأخواتها: " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد"[2]، فقوله: حد الكلام، يفهم منه أنه القاعدة التي سار عليها العرب في كلامهم، ليكون فحوى هذه القاعدة كما أنبأ السيرافي ت(368هـ) أنه " إذا قلت: كان زيد قائماً، فالوجه أن ترفع (زيد) وتنصب (قائماً) ... وحد الكلام أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف ،لأن الفائدة هي في أحد الاسمين والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أن يجعل زيداً المعروف هو الاسم، وتجعل المنكور هو الخبر حتى يكون مستفاداً"[3].

ويبدو أن استعمال لفظ الحد في هذا السياق مرتبط بالمعنى الاصطلاحي الذي اكتسبه مؤخراً، فصحيح أن سيبويه لا يعني بالحد عندما يستعمله ذلك المصطلح المنطقي، وإذا كان معناه المنطقي الدلالة على كمال ماهية الشيء، فإننا نستطيع أن نفهم من سياق هذا الاستخدام أن سيبويه مدرك لماهية القاعدة التي يجري عليها الكلام، وهو إن كان لا يضع حدوداً لمصطلحات، فإنه في الوقت نفسه يضع حدوداً للكلام الصحيح في سياق معين وفق القاعدة الأصيلة التي تحقق الفائدة المرجوة من الجملة.

وإذا كنا نتحدث عن مجيء لفظ الحد في استعمال النحاة بمعنى القاعدة النحوية، فلا بد من الإشارة إلى رسالة الحدود التي وضعها الفراء ت(207هـ)، ونقل لنا ابن النديم ت(380هـ) أسماء الحدود الواردة فيها[4]، حيث نلاحظ أن الفراء في استعماله لفظ الحد لا ينحو به نحو الاستعمال الاصطلاحي، فالفراء لم يكن يعنى بوضع حدود لمصطلحات بقدر ما كان يعنى بشرح الظاهرة النحوية في تطبيقها الفعلي، لأن المعنى الاصطلاحي للحد على الأغلب " لم يعرف في بيئات الدرس في عهد الفراء ومعاصريه، ولعل المراد بالحد في كتاب الحدود ما كان يريده الكسائي منه، فقد سئل الكسائي عن حد الفاعل وحد المفعول، فقال: حد الفاعل الرفع أبداً، وحد المفعول به النصب أبداً، أو ما كان يريده الفراء نفسه بقوله: مات الكسائي وهو لا يحسن حد (نعم وبئس)، ولا حد أن المفتوحة ولا حد الحكاية ... ولم يكن الخليل يحسن النداء، ولا كان سيبويه يدري حد التعجب"[5]، وقول الفراء هذا باستعمال لفظ الحد مرة وإغفاله أخرى كما فعل عندما تحدث عن الخليل ت(175هـ) أنه لم يكن يحسن النداء يعني أن الحد ليس مصطلحاً دالاً على التعريف هنا، بل هو عبارة عن القاعدة التي يسير عليها أسلوب النداء، ومعنى ذلك أن الحدود ليست حدوداً لمصطلحات في

---

[1] – الزجاجي، أبو القاسم. *الإيضاح في علل النحو*. تح: د: مازن المبارك، ط2، دار النفائس، بيروت، 1973، ص 46.

[2] – سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب*. تح: د: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، 87/1.

[3] – السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان. *شرح كتاب سيبويه*. تح: أحمد حسن مهدلي؛ علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، 303/1.

[4] – انظر: ابن النديم، أبو الفرج محمد. *الفهرست*. تح: د: يوسف علي الطويل؛ أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ص 106.

[5] – المخزومي، د: مهدي. *الدرس النحوي في بغداد*. ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1987، ص 4. وينظر: الحموي، ياقوت. *معجم الأدباء*. تح: د: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، 185/13-195.

قاموس الفراء النحوي، بل إن الحدود إذن بسط لقواعد النحو بكامله، وقد أشار إلى ذلك بعض الباحثين عندما تحدثوا عن مؤلفات الفراء، فذكروا فيما ذكروه كتاب الحدود فقيل عنه: " الحدود وهو في قواعد العربية"[1].

وعلى أية حال، فإن استعمال لفظ الحد بهذا المعنى قبل الفراء وبعده يجعلنا نطمئن إلى أن هذا المعنى كان هو المراد عنده، وقد كنا أتينا على شيء من ذلك عند سيبويه، فإذا نظرنا في كلام المبرد ت(285هـ)، فإننا نجد أنه لا يخرج على هذا المفهوم، بل ربما استعمل المبرد لفظ الحد للدلالة على القاعدة الأصلية التي قد تتفرع عنها مذاهب عدة مشيراً إلى أن المذهب مع جوازه لا يمثل القاعدة الأصلية، بل هو رأي يمثل قاعدة فرعية ضمن القاعدة الكلية، أي هو جواز للقاعدة الأصلية كما يفهم من قوله عند حديثه عن النسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألف مقصورة، فالقاعدة تقول بحذف الألف، فإذا نُسب إلى دنيا قيل دُنْيِيّ، ثم يقول:" ويجوز أن تلحق واواً زائدة، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له، وذلك قولك: دنياوي ودفلاوي حتى يصير بمنزلة حمراوي وصحراوي، فهذا مذهب وليس على الحد، ولكنك وكدته لتحقق منهاج التأنيث"[2].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن من الباحثين من ذكر أنه ربما وردت كلمة ذهب أو مذهب بمعنى القاعدة عند جماعة من النحاة[3]، ويبدو أن كلمة ذهب أو مذهب قد تحمل دلالات متعددة شأنها في ذلك شأن كلمة الحد، فقد يراد بهاتين الكلمتين الرأي المنفرد لنحوي ما، وقد تأتي الكلمة للدلالة على القاعدة المجمع عليها بين أكثر النحويين، كأن يقال: "وهو مذهب أكثر النحويين"[4]، أو أن يقال: "وهذا مذهب النحويين"[5]، أو أن تكون الكلمة للدلالة على القاعدة المتبعة عند قبيلة بعينها أو مدرسة نحوية بعينها كأن يقال: هذا مذهب بني تميم[6]، أو مذهب أهل الحجاز[7]، وسوى ذلك.

وإننا لنجد شذرات من استعمال لفظ الحد بهذا المعنى في أوائل القرن الرابع الهجري، ومثال ذلك ما ذكره ابن السراج ت(316هـ) عند حديثه عن ذكر الإخبار عن الذي، فقال: " اعلم أن الذي إذا تمت بصلتها كان حكمها حكم سائر الأسماء التامة فجاز أن تقع فاعلة ومفعولة ومجرورة ومبتدأة وخبراً لمبتدأ ... وإذا جعلت مبتدأة فحينئذ تكثر المسائل، وهو الباب الذي أفرده النحويون وجعلوه كحد من الحدود"[8]، ويفهم من كلام ابن السراج هذا بما يتبعه من الشرح والتمثيل أن النحاة قد فصّلوا في هذا الباب قواعد الإخبار عن الذي، ليكون الباب بكليته قاعدة من القواعد الأخرى التي تحدث عنها النحويون وأفردوا لها أبواباً أخرى.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن لفظ الحد في فترة من القرن الرابع الهجري قد اكتسب الصبغة الاصطلاحية التي كانت مرتبطة بتطور نظرية الحدود النحوية عند النحاة التي كانت متأثرة بدورها بتطور نظرية الحدود الفلسفية، وهذا ما بدا واضحاً عند الزجاجي في تنظيره لمصطلح الحد[9]، ليبدو أكثر وضوحاً عندما يضع الرماني ت(384هـ) رسالته في

---

[1] – الفراء، يحيى بن زياد. *معاني القرآن*. تح: محمد علي النجار؛ أحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983، 11/1.

[2] – المقتضب، 147/3.

[3] – انظر: القاعدة النحوية، ص 33.

[4] – المقتضب، 278/1.

[5] – المصدر نفسه ، 116/3.

[6] – انظر: المصدر نفسه ، 359/2.

[7] – انظر: المصدر نفسه ، 49/3.

[8] – ابن السراج، محمد بن سهل. *الأصول في النحو*. تح: د: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، 270/2.

[9] – انظر: الإيضاح في علل النحو، ص 46.

الحدود[1] التي تختلف اختلافاً جذرياً عن حدود الفراء سواء في أسماء الحدود، أو في الغاية من وضع هذه الحدود، أو في منهج التحديد المتبع عند كل منهما.

2- القياس:

ظهر مصطلح القياس منذ وقت مبكر في ميدان البحث النحوي، وتقترن أولية ظهور هذا المصطلح " باسم عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي المتوفى 117هـ، وذلك في الكلمة المشهورة التي قالها فيه ابن سلام، ورددها من بعده آخرون، وذلك وصفه إياه بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"[2]، ويرد مصطلح القياس على لسان ابن أبي إسحق عندما سأله يونس ت(182هـ) عن كلام العرب إن كان منه الصويق بمعنى السويق، ليشير الحضرمي إلى أن الصويق لهجة تقولها بنو تميم، ليصل إلى مقولته المشهورة: " وما تريد إلى هذا، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[3]، ومن هذا الكلام الأخير يتضح معنى كلامه الأول، ذلك أنه عندما طلب من يونس الالتزام بما يطرد وينقاس وينقاس من أبواب النحو، فإنه مع ذلك ينهاه عن بعض اللهجات التي لا يعتبرها مادة يقاس عليها، " فالمقيس عند ابن أبي إسحق هو ما ننشئه من نصوص لغوية، والمقيس عليه ليس كلام العرب بل ما اطرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة،... فهناك مستوى اللغة وهناك مستوى اللهجات، وهي بدورها ذات طرق مختلفات تحتم تعدد مستواها وتنوعه، ومن ثم فإن القياس على هذا الكلام وجعله أساساً عمل خاطئ، لأنه ليس قياساً على ما يطرد وينقاس وهو القاعدة النحوية التي استخلصت من المستوى الموحد الذي يضرب عن اللهجات صفحاً"[4]، ومن هذه الإشارة السريعة إلى مصطلح القياس عند ابن أبي إسحق نستطيع أن نقول إن مدلول القياس عنده إنما يرتكز على استقراء كلام العرب، ومن ثم الاعتماد على ما اطرد من الظواهر اللغوية في كلامهم وإهمال الظواهر غير المطردة التي تشمل اللهجات، ليبني من هذا المطرد قواعد وقوانين يلتزم بها ويقوَّم ما يشذ عنها[5]، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين اسم القياس الاستعمالي، أي انتحاء كلام العرب ليكون القياس تطبيقاً للنحو[6]، وهذا المدلول للقياس يقابله مدلول آخر يقوم على أن القياس " عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطى الملحق حكم ما ألحق به"[7] فيما سماه بعضهم القياس النحوي[8]، والذي يعنينا هنا في ميدان استعمال مصطلح القياس بمعنى القاعدة هو المدلول الأول،

---

[1] – انظر: الرماني، علي بن عيسى. *رسالتان في اللغة*. تح: د: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984، ص 65.

[2] – إلياس، د: منى. *القياس في النحو*. ط1، دار الفكر، دمشق، 1985، ص 10. وانظر: الزبيدي، محمد بن الحسن. *طبقات النحويين واللغويين*. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1973، ص 31.

[3] – طبقات النحويين واللغويين، ص 32.

[4] – مكرم، د: عبد العال سالم. *الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي*. ط2،مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص 110.

[5] – انظر: أبو المكارم، علي. *أصول التفكير النحوي*. ط1، دار غريب، القاهرة، 2007، ص 27. وانظر:القاعدة النحوية، ص 30.

[6] – انظر: حسان، د: تمام، *الأصول*، عالم الكتب، بيروت، 2000، ص 151.

[7] – أصول التفكير النحوي، ص 27.

[8] – انظر:الأصول، ص 151. وقد أشار الدكتور تمام حسان إلى أن قياس الحضرمي إنما كان من قبيل القياس النحوي، انظر: الأصول، ص 154. إلا أن ما يفهم من كلام الحضرمي السابق يجعل استعماله لمصطلح القياس باقياً ضمن مفهوم القياس الاستعمالي، إذ كما يبدو من كلامه أنه يريد بمصطلح القياس القاعدة النحوية.انظر أصول التفكير النحوي، ص 27-30، حيث يؤكد الدكتور علي أبو المكارم أن ما يراد بالقياس عند الحضرمي هو مفهوم القاعدة، وهو المفهوم نفسه للقياس عند الكسائي عندما قال: إنما النحو قياس يتبع، مشيراً إلى أن القياس هنا ليس القياس المنطقي بشروطه ومقدماته وقضاياه، بل هو العلم بالقواعد المطردة المتبعة.

ذلك أن إطلاق مصطلح القياس على القاعدة المستنبطة من استقراء كلام العرب يكاد يكون هو المعنى المراد دون غيره عند أوائل النحاة[1]، ليشيع هذا الاستعمال في أوساط الدرس النحوي.

وإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدنا أن الرجل يستعمل هذا المصطلح غير مرة بهذا المعنى، ومواضع ذلك في الكتاب كثيرة، ومن ذلك قول سيبويه في باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع، وحديثه عن (ما)، إذ يقول: " وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل) أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار"[2]، ومعنى هذا الكلام أن الأصل في العمل للأفعال، ولم تعمل (ما) في لغة تميم لأنها ليست فعلاً، فالقياس إذن ألا تعمل (ما) وهي القاعدة الأصل، ولكن الحجازيين يعملونها إذا كان معناها كمعنى (ليس)، فيشبهونها بها[3]، ليعود سيبويه بعد ذلك في مكان آخر ليؤكد فكرة القياس بمعنى القاعدة الأصل، فيقول في باب الأفعال الأفعال التي تستعمل وتلغى: "... كما أن (ما) كـ(ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم"[4]، فقوله: رجعت إلى القياس، أي رجعت إلى القاعدة الأصل، وهي عدم إعمال (ما)، لأن العمل للأفعال، فهذا الأصل الذي عدل عنه لما شابهت (ما) (ليس)، فإذا فقد سبب العدول عن الأصل رجعنا إليه، أي عدنا إلى القاعدة الأصلية.

ويقابل ذلك عند سيبويه نفي القياس، أي القول بعدم جواز جعل الظاهرة المحدَّث عنها قاعدة يقاس عليها، كقوله في حديثه عن أسماء الأفعال: " حدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك فيقول: إلي، كأنه قيل له تنحّ، فقال: أتنحى، ولا يقال دوني ولا علي، هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوة الفعل فتقاس"[5]، فتقاس"[5]، فكلام سيبويه يدل على أن قول من قال إلي ليس قاعدة تطرد في جميع أسماء الأفعال، فليس لاسم الفعل قوة قوة الفعل كما في تنحَّ، وإذن " يصرح سيبويه بأن اتصال ضمير المتكلم باسم الفعل المنقول من الجار والمجرور في (إلي) لا يطرد ولا يقاس حكمه على غيره، ومن هنا لا يجوز أن نجعل منه قاعدة نقيس عليها كما في الأفعال"[6].

ويسير المبرد على خطا سيبويه في استعمال هذا المصطلح بمعنى القاعدة، وكثرة هذا الاستعمال عنده شبيهة بالكثرة التي نراها في الكتاب، وإننا لنجد أن المبرد يجعل من القاعدة حاكماً بين الروايات المتعددة مستعملاً مصطلح القياس، كقوله في باب إضافة العدد: " اعلم أن قوماً يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف، وهذا كله خطأ فاحش، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً، ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية، والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز أن تقول: جاءني الغلام زيد، لأن الغلام معرف بالإضافة ..."[7]، والمبرد هنا بعد أن قابل الرواية الأولى برواية العرب الفصحاء وجد أنه قد حصل تساو في الحجة، فرواية برواية على حد قوله، ليجعل القياس هو

---

[1] – انظر: القياس في النحو، ص 79.

[2] – الكتاب، 101/1.

[3] – انظر: المصدر نفسه ، 101/1.

[4] – المصدر نفسه ، 178/1.

[5] – المصدر نفسه ، 307/1.

[6] – القاعدة النحوية ، ص 30.

[7] – المقتضب، 173/2.

الحاكم، والقياس هنا كما أورده قاعدة تقول بعدم جواز إضافة ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، ومثل ذلك كثير نستغني عنه بما أوردناه عند سيبويه خوف الإطالة[1].

والحقيقة أن هذا المدلول للقياس شاع في البحث النحوي طويلاً، لتتحدد معالم هذا المصطلح أكثر عند الفارسي ومن تلاه من النحويين، ليصبح له مدلول آخر هو القياس النحوي سار جنباً إلى جنب مع المدلول الأول[2]، ولا أعتقد أن تعدد دلالات مصطلح القياس كانت من باب إساءة فهم المصطلح أو إساءة استعماله كما يرى بعض الباحثين[3]، بل أراه أراه من باب التطور الطبيعي للمصطلح ودلالته على مر العصور، وإذا كان هذا المصطلح قد دل بداية على القاعدة ليكتسب فيما بعد دلالة أخرى، فإن هذا " هو الذي يتفق مع التطور الطبيعي للعلوم"[4]، ولذلك وجدنا أن النحاة الأوائل كانوا في استعمالهم لمصطلح القياس بالمعنى السابق يسيرون على خطاً ثابتة تقوم على تفكير علمي واضح وليس على إساءة لاستعمال المصطلح، ولذلك كانوا يطلقونه على " أسلوب النظر في الكلام لاستخراج هذه الأحكام والأوضاع ونظمها في قوانين خاصة تضبطها، وبهذا الاعتبار كانوا يجعلون المعرفة بالعربية عن طريق القياس أي عن طريق القواعد الصناعية مقابلاً للمعرفة بها قريحة، ومعنى ذلك أن القياس في نظرهم إنما هو تحويل المعرفة التي مردها إلى الخبرة والطبيعة إلى معرفة صناعية علمية تقوم على أصول التفكير العلمي"[5]، وعندما انتهى النحاة أو قاربوا الانتهاء من عمليتهم هذه طوروا المصطلح لتصير له دلالته التي تخدم أصول الدرس النحوي.

3- الأصل:

شاع استعمال كلمة الأصل عند النحويين وكثر ورودها في كتب النحاة، وإننا نجد أن سياق استعمال هذه الكلمة يفضي أحياناً إلى مدلول القاعدة النحوية، وقد يدل أحياناً أخرى على مدلولات أخرى، ومما ورد عند سيبويه مستعملاً كلمة الأصل بمعنى القاعدة كلامه على بعض الحروف التي لا يليها إلا الأفعال، كقد وسوف ولمّا وسواها، إذ يقول: " ولو قلت: سوف زيداً أضرب لم يحسن ... لأنها إنما وضعت للأفعال ...وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق ... فإن قلت هل زيداً رأيت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا في الشعر لأنهم لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل"[6]، فالأصل إذن أن يلي هذه الحروف الأفعال، وهي قاعدة تأليف هذه الحروف مع ما سواها في الكلام التي يجب اتباعها، إلا أنه جاز الخروج عليها مع حروف الاستفهام لمّا توسعوا فيها كما يقول سيبويه مع أن الأصل غير ذلك، أي القاعدة الواجب أن تجري على حروف الاستفهام كذلك، وهي نفسها القاعدة التي وجبت العودة إليها لمّا اجتمع الاسم والفعل.

ومن ذلك أيضاً قول سيبويه في باب النداء يسأل الخليل: " قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيداً أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل لأنه منصوب في موضع نصب"[7]، فقوله: وهو الأصل، أي القاعدة التي يجري عليها الكلام، مع جواز قولنا: يا أخانا زيدُ كما يرى يونس، إلا أن يا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب

---

[1] – انظر مثلاً: المقتضب، 2/116– 2/153– 2/175– 2/177– 2/335– 3/146– 3/170.

[2] – انظر: أصول التفكير النحوي، ص 27. وانظر: أنيس، د: إبراهيم. *من أسرار اللغة*. ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985، ص 69.

[3] – انظر: من أسرار اللغة، ص 17.

[4] – أصول التفكير النحوي، ص 27.

[5] – القياس في النحو، ص 20–21.

[6] – الكتاب، 1/153–154.

[7] – الكتاب، 2/186.

كما يقول سيبويه[1]، ويلاحظ هنا أن سيبويه اعتد بالكثرة لاعتماد الأصل أي القاعدة، لنراه في موضع آخر يجمع بين ألفاظ الكثرة والأصل والقياس بما يدل أكثر على استعمال كلمة الأصل بمعنى القاعدة، إذ يقول في باب إضافة المنادى إلى نفسك: " وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أمَّ لا تفعلي، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا: يا طلحَ أقبل، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف، وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء، كما قالوا يا صاح في هذا الاسم، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الأصل"[2]، وينبينا هذا النص بوضوح تام عن معنى كلمة الأصل، فهو هنا يؤكد على أن الكثرة لا تعني العدول عن الأصل، أي ترك القاعدة، ويعلل سيبويه ذلك بأن ذلك ليس القياس عند العرب، مما يعني اتفاق القياس مع الأصل، ولذلك لمّا لم يكن ذلك عندهم قياساً لم يتركوا الأصل، أي لما لم يكن ذلك عندهم يشكل قاعدة لم يعدلوا عن القاعدة الأصلية، لتكون هذه الكلمة يراد بها " القواعد الأصول أو المبنية على أصل الوضع سواء أكان هناك قواعد أخرى فرعية خرجت عليها أم لم يكن"[3]، وهذه الدلالة على أصل الوضع تتوضح أكثر عندما يقول سيبويه مثلاً: " الموصوفة في الأصل هي الأسماء"[4]، أو عندما يقول المبرد في ضرورة الشعر وجواز صرف ما لا ينصرف: " الأصل في الأشياء أن تنصرف"[5]، لنجد أن هذه الكلمة " شاعت في مواضع مختلفة من كتب النحو بمعنى القواعد المبنية على أصل الوضع التي حظيت بإجماع النحاة وتكون أساساً لغيرها"[6]، كقول النحويين البصريين: " الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه"[7]، فإذا رد عليهم الكوفيون قالوا مبررين وصفه في سياق احتجاجهم على تقديم المضمر على العلم في درج التعريف: " قد حصل فيه الاشتراك وزال عن أصل وضعه ولهذا افتقر إلى الوصف...لأن الأصل في المعارف ألا توصف... فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم"[8]، وفي هذا الكلام ما يدل على معنى كلمة الأصل في استعمالات النحويين لتحتمل الدلالة على القاعدة أو القاعدة الأصلية المبنية على أصل الوضع كما ذكر سابقاً.

4- الوجه:

كلمة الوجه من الكلمات التي نجد لها انتشاراً واسعاً في كتب النحويين في سياقات مختلفة يفهم من بعضها ما يعنيه مصطلح القاعدة، وهي سياقات ليست بالقليلة كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين[9]، وتختلف طريقة ذكر كلمة الوجه بمعنى القاعدة عند النحاة، فقد تأتي أحياناً مفردة للإشارة إلى القاعدة دون أن يضم إليها أية كلمة أخرى، وقد

---

[1]- انظر: المصدر نفسه ، 186/2.

[2]- المصدر نفسه ، 215/2-216.

[3]- القاعدة النحوية، ص 33.

[4]- الكتاب، 286/1.

[5]- المقتضب، 280/1.

[6]- القاعدة النحوية ، ص 32.

[7]- الأنباري.*الإنصاف في مسائل الخلاف*.تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع الروضة النموذجية، حمص، 1989، ص 709.

[8]- المصدر نفسه، ص 709.

[9]- انظر القاعدة النحوية، ص 34. حيث يتبين لنا باستقراء كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ومن تلاهما من النحويين أن كلمة الوجه جاءت جاءت بمعنى القاعدة النحوية في مواضع كثيرة جداً.

تأتي أحياناً أخرى مضمومة إليها كلمة الحد، أو معللة بكلمة الحد، وتأتي ثالثة مضمومة إليها كلمة القياس، وفي كل ذلك تشير إلى مصطلح القاعدة، فإذا ذكر النحوي في ظاهرة نحوية ما أن الوجه كذا فإنه كان يعني كما يفهم من كلامه أن القاعدة كذلك، ومن مجيئها مفردة بهذا المعنى قول سيبويه في باب ما تجريه على الموضع: " وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك، والوجه فيه الجر، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى ... وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضبٍ خربٍ، ونحوه، فكيف ما يصح معناه"[1]، ويفهم من قول سيبويه هذا أن القاعدة الأصلية الفصيحة تقتضي الجر، فقال: الوجه الجر، وهو بذلك يريد بالوجه فصيح الكلام أو الأكثر فصاحة مع جواز النصب، وهو يشير بقوله: ليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، مع ذكره قول العرب: هذا جحر ضب خرب مع فساد معناه، إلى أنه " لمّا كان هذا من كلامهم فيما لا يصح معناه جائزاً كان فيما يصح معناه كاللازم"[2]، ليؤكد سيبويه بعد ذكر عدد من الشواهد المسموعة عن العرب فيما يخص هذه المسألة أن الجر هو الوجه[3]، ليكون معنى الوجه هنا القاعدة الأفصح التي يجوز غيرها.

وإذا تركنا هذا الجانب من مجيء كلمة الوجه مفردة وجدنا أن هذه الكلمة قد تأتي مضمومة إليها كلمة الحد للدلالة على القاعدة، ومن ذلك قول سيبويه في حديث له عن عمل اسم الفاعل: " فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ... وذلك قولك: هذا ضاربُ عبد الله وأخيه، ووجه الكلام وحده الجر لأنه ليس موضعاً للتنوين"[4]، للتنوين"[4]، وقد كنا ذكرنا أن كلمة الحد وردت عند النحاة الأوائل للدلالة على القاعدة، كما ذكرنا آنفاً أن كلمة الوجه تأتي للدلالة على القاعدة كذلك، ولذلك فإن جمع المفردتين بعضهما مع بعض ليس إلا للتأكيد على هذا المعنى، وعلى أن القاعدة الأقوى أو الوجه الصحيح أو الأفصح هو ما يذكره، ومواضع ذلك كثيرة في الكتاب[5]، ومثل جمعه بين كلمتي كلمتي الحد والوجه، جمعه بين كلمتي الوجه والقياس، وكنا ذكرنا مجيء كلمة القياس بمعنى القاعدة، ومن ذلك قوله في قول العرب: هذا جحر ضبٍ خربٍ: " فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس"[6]، وعلة كون الرفع هو الوجه هي ذاتها علة كون الرفع هو القياس، وذلك أن العلة إنما هي أن الخرب نعت للجحر وليست الكلمة نعتاً للضب حتى تجر، والقاعدة هي أن يتبع النعت المنعوت في حركة إعرابه، فهذا هو الوجه، وهذا هو القياس[7].

وإذا كان كلام سيبويه هو أكثر ما استشهدنا به لشيوع كلمة الوجه وغيرها بمعنى القاعدة النحوية، فما ذلك إلا لأن الكتاب هو مبدأ الدراسة النحوية، ولا يعني هذا عدم استعمال النحاة الخالفين لهذه الكلمات بهذا المعنى، فإنهم ساروا على المبدأ الذي خطه سيبويه، كقول المبرد في حديث له عن الجزاء: " فإن قلت: من يأتني آته فأكرمْه، كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولك: فأنا أكرمه"[8]، وما قوله إن الجزم هو الوجه إلا استعمال لكلمة الوجه

---

[1] – الكتاب، 113/1.

[2] – الشنتمري، الأعلم. *النكت في تفسير كتاب سيبويه*. تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1999، 298/1. وانظر: شرح كتاب سيبويه، 345/1. حيث يقول السيرافي: "غير أن الجر أجود لأن معناها واحد، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول، وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين كان أفصح من تخالف اللفظين والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها...".

[3] – انظر: الكتاب، 114/1.

[4] – المصدر نفسه ، 227/1.

[5] – انظر مثلاً: المصدر نفسه ، 201/1– 27/2– 47/2، وسوى ذلك من المواضع.

[6] – الكتاب، 500/1.

[7] – انظر في مثل ذلك: الكتاب، 270/1– 363/3– 384/3. وسوى ذلك.

[8] – المقتضب، 20/2.

بمعنى لقاعدة الأصيلة التي جوَّز الخروج عليها مع تخريج الوجه الآخر الجائز، وكذلك نجد عند ابن السراج استعمالاً لكلمة الوجه بمعنى القاعدة، كقوله: " واعلم أنك إذا قلت: سير بزيد سيراً، فالوجه النصب في سير لأنك لم تفد بقولك سيراً شيئاً لم يكن في سير أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديداً أو هيناً، فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في سير ..."[1]، ولا يخرج المبرد وابن السراج ومن جاء بعدهما من النحاة عما كنا قد ذكرناه من مجيء كلمة الوجه بمعنى القاعدة عند سيبويه مما يغنينا عن الإطالة بذكر ما قالوه فيما يخص هذه المسألة.

تلك كانت بعض الكلمات التي قصد بها النحاة مصطلح القاعدة، وإننا نلاحظ أن من هذه الكلمات ما اكتسب فيما بعد صبغة حدية فلم تعد تعبر عن القاعدة كما عبّر بها النحاة الأوائل، ولعلنا نمثل لذلك بكلمة الحد التي أصبحت تدل على كمال المحدود كما نجد عند الزجاجي في تطور طبيعي لمصطلح الحد ونظرية الحدود النحوية، في حين أننا نجد أن من تلك الكلمات ما بقي ماثلاً في مؤلفات النحويين للدلالة على معنى القاعدة، ونمثل لذلك بكلمة الوجه، كقول الزمخشري ت(538هـ) في حديث له عن تصغير الخماسي بأن القاعدة هي حذف خامسه، يقول: " فإن صغَّر قيل في فرزدق: فريزد، وفي جحمرش: جحيمر، ومنهم من يقول: فريزق وجحيرش بحذف الميم .... والأول الوجه"[2].

5- القاعدة:

إذا كنا عرضنا بعض الكلمات التي عبر بها النحويون عن مصطلح القاعدة، فإن دلالات الكلمات السابقة كلها على هذا المصطلح لم يكن ثابتاً، وإنما كان يفهم أحياناً من سياق مجيئها أنها تدل عليه، وقد كان استعمال النحاة هذه الكلمات للتعبير عن القاعدة دالاً بشكل أساسي على أن مفهوم مصطلح القاعدة كان ماثلاً في أذهانهم، وعلى أنهم كانوا مدركين تماماً لأهمية القاعدة في تأليف الكلام لتحقيق عملية التواصل والتفاهم، حيث تجلى هذا الإدراك في طريقة النحاة الأوائل في صناعة القواعد، إذ إنهم اعتمدوا على استنباط القاعدة من كلام العرب الفصحاء بعد جمعه واستقرائه بغية تحليله، لتكون القاعدة المستخرجة من كلامهم ضابطاً لما يستجد من كلام، وإذا كان هؤلاء النحاة لم يستعملوا مصطلح قاعدة، فإن صنيعهم في تتبع كلام العرب يؤكد اهتمامهم الكبير بصناعة القواعد النحوية، إلا أنهم بعد ذلك لم يعمدوا إلى صناعة قوانين جامدة تطبق على كلام العرب، بل عمدوا إلى جعل القاعدة مستخرجة من كلامهم لا قانوناً قسرياً يطبق عليه، ويلاحظ هذا الأمر بشكل جلي عند سيبويه، حيث عمد إلى تتبع التراكيب اللغوية المسموعة عن العرب الفصحاء ليبدأ كلامه بها أولاً في معظم الأحيان في حديثه عن الموضوعات النحوية، ومن ثم يعمد إلى استنباط القاعدة منها وبيان وجه تطبيقها في هذا التركيب أو ذاك من حيث الوجوب أو الجواز والكثرة أو القلة والقوة أو الضعف، وسوى ذلك، مستعملاً تلك الكلمات التي ذكرناها للدلالة على القاعدة أو وجوه تطبيقها، وقد تابعه في ذلك النحاة، كما تابعوه في استعمال تلك الكلمات أو بعضها للدلالة على مصطلح القاعدة.

وشأن هذا المصطلح شأن كثير من المصطلحات التي لم يستعملها سيبويه ثم ظهرت عند النحاة الخالفين، كمصطلح الجملة ومصطلح نائب الفاعل وغيرهما من المصطلحات التي ظهرت عند النحاة بعد سيبويه وتبلورت على أيديهم حتى استقرت في العصور التالية، وكما أن غياب مصطلح الجملة لم يكن يعني غياب مفهومها في تفكير سيبويه وبحثه النحوي، فكذلك كان غياب مصطلح القاعدة لا يعني غياب مفهومها أو عدم سعي النحاة نحو صناعتها واستخراجها في بحثهم النحوي، إلا أن هذا المصطلح بعد ظهوره لم ينل العناية التي نالها كثير من المصطلحات

---

[1] – **الأصول في النحو، 80/1.**

[2] – **الزمخشري، محمود بن عمر. *المفصل في علم العربية*. تح: سعيد محمود عقيل، ط1، دار الجيل، بيروت، 2003، ص 258.**

الأخرى بعد ظهورها، إذ إننا نجد أنه على الرغم من أن النحاة فيما بعد استعملوا مصطلح القاعدة إلا أننا لا نعثر في مؤلفاتهم على تعريف محدد لهذا المصطلح.

وإذا بحثنا أولاً عن المعنى اللغوي لكلمة القاعدة فإننا سنجد أن القاعدة هي: " أصل الأس، والقواعد الأساس، وقواعد البيت أساسه، .... قال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده"[1]، وهذا المعنى اللغوي لكلمة القاعدة مرتبط كما يبدو بالمعنى الذي يمكن أن نفهمه من الكلمات السابقة التي عبر بها النحاة عن مصطلح القاعدة، ذلك أنه لا شك في أن قواعد أي علم هي الأساس الذي يقوم عليه هذا العلم، فبها تكتمل شخصيته ويقوم بناؤه، ومن هنا تكون العلاقة بين العلم وقواعده علاقة ارتباط وتكامل حتى لا يعود يفهم هذا العلم إلا بها، وعلم النحو شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى له قواعد وقوانين لا يفهم إلا بها، ولا يقوم إلا عليها، لتكون بالتالي أساس البناء النحوي، وتتبع أهمية هذه القواعد من دورها في تحقيق تركيب لغوي صحيح وبناء جملة صحيحة قادرة على تحقيق عملية التواصل والتفاهم بين المرسل والمتلقي، حيث تغدو هذه القاعدة الأساس الراسخ في ذهن كل منهما، وتكون عملية الإرسال والتلقي قائمة بناء عليها، ولذلك وجدنا النحاة في صناعتهم للقواعد النحوية ينطلقون من كلام العرب الفصحاء، ليكون هذا الكلام مثالاً يحتذى بتطبيق القاعدة المستنبطة من كلامهم على ما يراد إنشاؤه من كلام.

أما المعنى الاصطلاحي لكلمة القاعدة في عرف النحويين فهو أمر نستطيع أن نستخلصه من استعمالهم لهذا المصطلح ومن ارتباطه بالمعنى اللغوي للكلمة، وإذا نظرنا في بعض سياقات مجيء هذا المصطلح وجدنا أن معناه هو ذات المعنى الذي نستطيع أن نستخلصه من السياقات التي وردت فيها الكلمات السابقة، كقول العكبري ت(616هـ) في حديث له عن بناء مفعول مما عينه معتلة نحو مقول ومبيع ومقيم، فقد اختلف النحاة في المحذوف هل هو الواو الزائدة أم عين الكلمة؟ ليقول العكبري في سياق عرضه لحجة من قال إن المحذوف هو الواو الزائدة: " ويقوي ذلك أن المحذوف لو كان الأصلي لقلت مبوع، إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياء، إذ كان في قلب الواو ياء حذف أصل وقلب زائد، وفي حذف الزائد إقرار الأصلي، فكان أولى، وإذا تقررت هذه القاعدة كان الحذف على مذهب سيبويه أن تحذف الزائد وتنقل حركة الواو إلى القاف فوزنه مَفُعْل، بضم الفاء وإسكان العين ..."[2]، والعكبري لمّا ذكر مصطلح القاعدة كأنه قال إن الوجه أو الحد هو حذف الزائد وإقرار الأصلي، وكذلك هذا هو مذهب سيبويه، لتكون القاعدة التي ذكرها هي الأساس الذي يُنطلق منه في بناء مفعول مما عينه معتلة، وهذا يعني أن ما استجد هنا هو استعمال النحويين لمصطلح القاعدة بدلاً من استعمالهم كلمات مثل الحد والقياس والأصل وغيرها للتعبير عن هذا المصطلح، أما مفهوم هذا المصطلح فلا تغيير فيه، ليكون استعمال المصطلح الجديد معبراً عن تطور الدرس النحوي عبر تجريد المفاهيم بوضع مصطلحات للدلالة عليها، فالعكبري في كلامه السابق قرر حكماً كلياً أطلق عليه مصطلح القاعدة ثم طبقه على مثاله، ليفهم من كلامه أن القاعدة في اصطلاحه هي الحكم الكلي الذي ينطبق على الجزئيات لتعرف أحكامها.

وإذا نظرنا إلى مصطلح القاعدة عند المتأخرين وجدنا وضوحاً أكثر في دلالة هذا المصطلح، كقول ابن هشام ت(761هـ): " وهنا تنبيه، وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في وعد: يعد..."[3]، فإننا نجد ابن هشام هنا يذكر قاعدة مجردة أو قانوناً كلياً، وهذا تعبير عن نضوج هذا المصطلح في استعمال النحويين

[1] - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد. لسان العرب. ط1، دار صادر، بيروت، 1300هـ، مادة قعد، 3/ 361.

[2] – العكبري، أبو البقاء. اللباب في علل البناء والإعراب. تح: غازي مختار طليمات؛ د: عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995، 360/2.

[3] – ابن هشام، أبو محمد عبد الله. شرح شذور الذهب. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع الروضة النموذجية، حمص، 1989، ص 26. وانظر فيه أيضاً: ص 202، ص 326.

له، ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن من الباحثين من أشار إلى أن السيوطي ت(911هـ) نظّر في أنواع القواعد، فكانت في قسمين أو فنين كما يقول: الفن الأول هو فن القواعد والأصول العامة[1]، والفن الثاني في القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات[2]، ليفرق بين القاعدة والضابط بقوله: " القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته..."[3]، ليشير الباحثون فيما بعد إلى أنه يتبين مما عرضه السيوطي من نماذج للضوابط والقواعد أنها كلها قواعد[4]، ولكننا مع كل ذلك لا نجد عنده تعريفاً واضحاً للقاعدة النحوية، إلا أننا نستطيع أن نستخلص من كل ما سبق أن مصطلح القاعدة إنما يقصد به في السياق النحوي: " القوانين الثابتة أو الأحكام الكلية والجزئية التي يتمثل بها النظام التركيبي لشواهد اللغة، وتكون معياراً يقاس عليه الكلام"[5]، وإن مصطلح القاعدة وفق هذا التعريف مشتمل على المعاني التي تفهم من الكلمات السابقة الذكر عندما كان النحويون يستعملونها للدلالة على القاعدة، كما أنه مشتمل على المعنى اللغوي لكلمة القاعدة، حيث تكون القواعد الأساس الذي يقوم عليه النظام التركيبي، كما تكون الحد الذي ينتهي إليه هذا النظام، وتبنى وفقها الشواهد اللغوية على الوجه الصحيح، لتأتي عملية القياس عليها بوصفها المعيار المحقق لسلامة النظام التركيبي في اللغة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1-كانت تلك محاولة لإلقاء الضوء على المصطلح المعبر عن قوانين النحو، لتكون تلك الكلمات التي عبر بها النحاة عن هذا المصطلح مندرجة تحت إطار مفهوم المصطلح قبل ظهوره، ومعبرة في الآن ذاته عن أهمية عملية التقعيد عند النحاة، ووضوح مفهوم القاعدة في أذهانهم مع إدراكهم لأهميتها في تحقيق التركيب اللغوي السليم، وارتباطها الوثيق باللغة التي لا تتحقق الغاية منها إلا عبر الالتزام بقواعدها وقوانينها.

2-اكتسبت بعض الكلمات التي عبر بها النحاة الأوائل عن مصطلح القاعدة معنى اصطلاحياً في المراحل التالية، ولا سيما مصطلح الحد، في حين بقيت بعض الكلمات مستعملة للدلالة على مصطلح القاعدة حتى بعد اكتسابها المعنى الاصطلاحي كمصطلح القياس.

3-مع اهتمام النحاة بشرح المصطلحات النحوية المختلفة كما يبدو ذلك من كتبهم التي نجد فيها نزوعاً واضحاً نحو شرح المصطلح المراد الحديث عنه ومن ثم تحديده في المراحل اللاحقة، فإننا نلاحظ بوضوح عدم اهتمامهم بشرح مصطلح القاعدة، حيث لم يعرفوه كما لم يشيروا إلى مفهومه حتى بعد استعمال مصطلح القاعدة إلا ما ندر، ليفهم المعنى الاصطلاحي لكلمة القاعدة عبر فهم معاني الكلمات التي كانوا يعبرون بها عن هذا المصطلح، وعبر ربطه بالمعنى اللغوي للكلمة، وليكون تحديد مصطلح القاعدة تحديداً دقيقاً بعد ذلك واقعاً على عاتق النحاة المحدثين الذين تصدى بعضهم لدراسة القاعدة النحوية ذاكرين تعريفات واضحة ومحددة لهذا المصطلح.

---

[1]- انظر: السيوطي، جلال الدين. *الأشباه والنظائر في النحو*. تح: محمد عبد القادر الفاضلي، ط1،المكتبة العصرية، بيروت، 1999، الجزء الأول .

[2] – انظر: الأشباه والنظائر في النحو، الجزء الثاني.

[3] – المصدر نفسه ، 12/1.

[4] – انظر: القاعدة النحوية، ص 28. وانظر: عبد اللطيف، محمد حماسة. *لغة الشعر*. ط1، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص 57.

[5] – القاعدة النحوية، ص 26.

4-لما كانت العلوم لا يمكن إدراكها إلا عن طريق قواعدها، فقد اقتضى ذلك بالضرورة فهم هذه القواعد المشكلة للأساس الذي يقوم عليه العلم حتى يستطاع فهمه، ولذلك فإنه لا بد من تعيين المصطلح المعبر عن مضمون القاعدة حتى يعرف موضعها في الكلام ويصار إلى فهمها لارتباطها الحتمي بالعلم الذي يتم التقعيد له.

5- لا بد لنا من التأكيد على أن دراسة المصطلحات المستعملة في علم النحو جزء أساسي من عملية تنظيم النحو العربي عبر دراسة تطورها وتطور مدلولاتها، ليصار بعدها إلى شرحها ووضع حدود دقيقة لها بحيث تتبين دلالة المصطلح على المفهوم بشكل دقيق.

المراجع:

1- إلياس، د: منى. *القياس في النحو*. ط1، دار الفكر، دمشق، 1985.

2- الأنباري.*الإنصاف في مسائل الخلاف*. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع الروضة النموذجية، حمص، 1989.

3- أنيس، د: إبراهيم. *من أسرار اللغة*. ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985.

4- الجاسم، د: محمود حسن. *القاعدة النحوية تحليل ونقد*. ط1، دار الفكر، دمشق، 2007.

5- حسان، د: تمام.*الأصول*، عالم الكتب، بيروت، 2000.

6- الحموي، ياقوت. *معجم الأدباء*. تح: د: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

7- الرماني، علي بن عيسى. *رسالتان في اللغة*. تح: د: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984.

8- الزبيدي، محمد بن الحسن. *طبقات النحويين واللغويين*. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1973.

9- الزجاجي، أبو القاسم. *الإيضاح في علل النحو*. تح: د: مازن المبارك، ط2، دار النفائس، بيروت، 1973.

10- الزمخشري، محمود بن عمر. *المفصل في علم العربية*. تح: سعيد محمود عقيل، ط1، دار الجيل، بيروت، 2003.

11- ابن السراج، محمد بن سهل. *الأصول في النحو*. تح: د: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

12- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر.*الكتاب*. تح: د: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.

13- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان. *شرح كتاب سيبويه*. تح: أحمد حسن مهدلي؛ علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.

14- السيوطي، جلال الدين. *الأشباه والنظائر في النحو*. تح: محمد عبد القادر الفاضلي، ط1،المكتبة العصرية، بيروت، 1999.

15- الشنتمري، الأعلم. *النكت في تفسير كتاب سيبويه*. تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1999.

16- عبد اللطيف، محمد حماسة. *لغة الشعر*. ط1، دار الشروق، القاهرة، 1996.

17- العكبري، أبو البقاء. *اللباب في علل البناء والإعراب*. تح: غازي مختار طليمات؛ د: عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995.

18- الفراء، يحيى بن زياد. *معاني القرآن*. تح: محمد علي النجار؛ أحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.

19- المبرد، محمد بن يزيد.*المقتضب*. تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994.

20- المخزومي، د: مهدي. *الدرس النحوي في بغداد*. ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1987.

21- أبو المكارم، علي. *أصول التفكير النحوي*. ط1، دار غريب، القاهرة، 2007.

22- مكرم، د: عبد العال سالم. *الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي*. ط2،مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993.

23- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد. *لسان العرب*. ط1، دار صادر، بيروت، 1300هـ

24- ابن النديم، أبو الفرج محمد. *الفهرست*. تح: د: يوسف علي الطويل؛ أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002.

25- ابن هشام، أبو محمد عبد الله. *شرح شذور الذهب*. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع الروضة النموذجية، حمص، 1989.